

الكسر مطلقا فكذا اما الشبهه **تو** وتظهر الكسوة قال ابن مالك
 هذا هو الصحيح عندي ومن قد كسر اخري فكذا **تو** تكلفا
 لا من يد عليه ولا حكمة المير قال ابو ايمان ولا اعرف له سلفا في هذا المذهب
تو وقد ظهر ان في المصنف لي المصنف من اهل اربعة الاول
 مذهب الخوهي انه معرب في الاحوال الثلاثة الثاني انه معرب وهو
 مذهب الخرجاني وابن الخشاب وظاهر كلامه لا يخفى في الثالث مذهب
 ابن جني انه لا معرب ولا معني الرابع مذهب ابن مالك **تو** واخر
 معرب للمجهول ويا تيب الفاعل على ضمير مستتر في اعترض يعود لابن مالك
 والمعترض هو المجهول والاعراض هو ما ذكره الترتيب قوله بان الكسر
 وتكون الياء المضمرة اي اعراضا مصورا بان اخ وهو في هذا الاعراض
 قول السمع وان يدعي اي له ان يجب عن الاعراض مدعيها
تو كما قالوا لك في التثنية وما هو موصول حريف بتسكين مع
 بعدها عصب اي هذا الابدع تشبيه بغيرهم في شرب الخي وذلك ان
 الخبارة قالوا ان الفعل اذا كان ما ضيا ويبي للمفعول فانه يضم وله
 وكسر ما قبل اخرف واورد عليه بشرط فما جابوا بما ذكره هنا
 ما يقتضيه كلام المصنفه ان الذي قاله هذا القول هو بواجب
 بحيث ان عند نفسه فليس من كلام النجاة واما قوله النجاة فضم اول الماضي
 وكسر ما قبل اخره فهو محمول على غير المكسور بضمه واكثر الخ علماء ان
 لامه في كسر المكسور وحق القول ان يقال ان الكسوة في غلامه قبل خصل
 العامل كانت مجرد المناسبة وبعده صارت مجرد الاعراب من غير
 ولا استنكاف في ثبوت المغايرة بالاعتبار **تو** وما بعد الاستنكاف
 عطفي على قوله ما بعد المتعدي اي وتضم بقدر هي اي الحركة للتقل
 والصلوات الصغرى في الموضع التي في قوله بعد المتعدي وقدر
تو المتقل وقدرت على علم من هي له وكان الواجب ادراك الضمير وان
 يقول بان يقول تعدر هي وتقدم كذا جواب ذلك فلا يتقل بضم

قوله
 قوله
 قوله

قوله

قوله

المعنى

المقدر هنا الضمة والكسوة واما الفتحة فتظهر كما قال بعد ذلك ونظهر
 فيه الفتحة **تو** كالتاضي من كل اسم معرب اخره باسكنة لا زمة قبلها
 كسرخ متصرفا كالتاضي او غير متصرف كواو الالف في جوار تعدر الفتحة
 في حالة الجزاء بد من الكسوة ولم تظهر لكونها اذينة عن ثقيل واعطيت
 حكمه وبسبب هذه الغم منقوصا لانه نقص منه ظهور بعض الحركات
 وهذه الضمة والكسوة او النقص للامر اي حذفها لاجل التعاقب لانه كانت
 مع التثنية في نحو حافض اذا الصلة فاضي بعزبة فاعل استثقلت
 الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتثنية ساكنة وهما الياء والثانية
 فحذفت الياء فصارت فاضي وهو مرفوع بضمه مقدر على الياء المحذوف
 لا الضمة الساكنة منع من ظهورها التثنية ومنه كسر واما الضم
 فتظهر في الفتحة فحذفه لتقول لابت فاضا بها الفاضي ومنه جافا في
 ومنه قوله تعالى لا تنكها الا ان اومضرك فان زان فاعل مرفوع بضمه
 مقدر على الياء المحذوف ولا الضمة الساكنة منع من ظهورها التثنية اذا صله
 فاني بعزبة فاعل فعل به ما فعل بها في قوله وصرح بالقاضي ومنه
 بها عن فهو محموم فكسره مقدر في الاول على الياء المحذوف وفي الثاني على
 الياء المحذوف فانه اعلم فاعلان ما قاله المصنف ظهور الفتحة اما ضرورية
 او بشان حفظ ولا ينافي عليه كقولهم في تعيد الفتحة اعطي القوم
 بادبها ساكن الياء وقوله **تو**
تو ولون واثن بالهمزة داره وداري با على حضوره اجتمعا ليا
 واهازة الوجاهة السجدة في الاختيار وقال انه لغة فصحة وصرح عليه
 قراءة من قرأ من اوسط ما تطعمون اهليلج بكسر الياء من الضرورة ايتم
 ظهور الضمة او الكسوة كما جازم لاني اشتعا من العرب **تو** والمبني قسما
 واما الغم الثالث وهو ما يضي على اخره جازم ان فانه مبني على
 الالف ويازيد فانه مبني على الراء ولا رجلي ولا الصلة بالياء على
 الياء نحو ذلك فقد تركه المصنف لانه بناء عارض بسبب النداء وتركه بضم

قوله
 قوله